

مصير الحركة الإسلامية معلق على توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة

الخلافات حول المشاركة الحكومية تعيد إحياء سيناريو انشطار الحركة



مقابلة لما ما بعدها

حماس تنهي فرص تشكيل حكومة وحدة مع فتح

وأجلت مصر الأسبوع الماضي مباحثات كانت مقررة بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة بعد أن أجرت محادثات منفصلة مع وفدين من فتح وحماس في ظل تصاعد الخلافات بينهما.

ويهدد الصدد حمل عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاوي، حماس المسؤولية عن "إفشال" جولة الحوار الفلسطيني الأخيرة والجهود المصرية لإنهاء الانقسام.

وكان مسؤولون في حماس طالبوا بالاتفاق على انتخابات ودخول الحركة إلى منظمة التحرير كمدخل رئيسي لترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، فيما طرحت فتح تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ذلك سياسيا من خلال التمسك بتولي إعادة إعمار القطاع وعدم منح فتح أي إنجاز يمكن أن يحسب لها. واتهمت فتح الاثنين حماس بالإصرار على "الانفصال". وقال المتحدث باسم فتح إيدان نصر إن حماس "تصر على الانفصال والبعد عن الوحدة الوطنية من خلال تعيين رئيس جديد للجنة الإدارية الحكومية في قطاع غزة".

واعتبر أن خطوة حماس "تشكل انحرافا عن الجهد المصري لتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام وإضعاف الموقف الوطني أمام المجتمع الدولي في إعادة إعمار قطاع غزة ومواجهة الاحتلال".

وكانت مصر أخفقت مؤخرا في جمع غزة منذ منتصف عام 2007، الوزارات والهيئات الحكومية عبر لجنة إدارية لمتابعة العمل الحكومي بشكل منفصل عن السلطة الفلسطينية.

غزة - أشار تعيين حركة حماس لأحد

أعضاء مكتبها السياسي رئيسا للجنة الإدارية المكلفة بمتابعة العمل الحكومي في قطاع غزة، غضب حركة فتح التي اعتبرت أن القرار يعكس عقلية انفصالية لغريمها الإسلامية.

وكان المكتب الإعلامي التابع لحماس في غزة أعلن السبت تسلّم عضو المكتب السياسي للحركة عصام الدليس مهام رئاسة اللجنة الإدارية لمتابعة العمل الحكومي في القطاع، خلفا لـ محمد عوض. وفسرت الخطوة على أنها محاولة من حماس لإفشال أي جهود مصرية لتشكيل حكومة وحدة وطنية يطالب بها المجتمع الدولي لتولي مهمة إعادة إعمار غزة.

وكانت مصر أخفقت مؤخرا في جمع الفصائل الفلسطينية على طاولة واحدة بسبب خلافات بين حماس وفتح. ولا تخفي حماس المنتهية بما تحقق في حرب غزة الأخيرة رغبتها في ترجمة

ما يمكن أن تتعرض له الحركة الإسلامية من ضرر جراء هذه المشاركة، وقال بعضهم "من اليوم فصاعدا سيتحمل نواب القائمة الموحدة الأربعة اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى، وقتل الأطفال في الضفة الغربية، والاحتلال وتوسع الاستيطان".

وقال القيادي في الحركة والنائب السابق مسعود غنايم في منشور عبر صفحته بـ فيسبوك "كلمة عليّ أن أقولها في هذا اليوم وأمرى إلى الله، وسأقول هنا ما قلته مرارا وتكرارا في داخل هيئاتنا ومؤسساتنا في الحركة الإسلامية: إن دخول الحركة الإسلامية وازدواجها السياسي القائمة العربية الموحدة، بائتلاف حكومي خطأ كبير".

واعتبر أن "على الحركة التراجع عنه وعدم ارتكابه"، مضيفا "هذا الموقف والتحذير هو من أجل سلامة مشروع وموقف الحركة الإسلامي". وقال إن "المنشور ليس خروجاً من الحركة الإسلامية، وليس للنقاش والمناقشة، بل إعلان موقف فقط".

وعلى إثر ردود الأفعال المسجلة صرح رئيس الحركة الشيخ حماد أبو دعاب، لموقع "عرب 48" قائلا إنه "كلام فاض، ونحن حركة واحدة قوية ومسؤولة".

ويرى مراقبون أن ردود الفعل المسجلة حاليا تبقى ضمن دائرة ضيقة، وأن باقي قيادات الحركة تفضل التريث بانتظار مآلات الأمور وسير عمل الحكومة الجديدة، فإذا نجح منصور عباس لإسما على صعيد تحقيق مكاسب للمجتمع العربي وهذا ستكون له تداعيات على وضع الحركة بشكل مباشر فإنها ستدعمه، وإذا فشل في ذلك وتحول إلى عبء فستلحق به كبش فداء، وتتراها منه.

ويشير مراقبون إلى السيناريو الثاني والأخطر الذي قد تواجهه الحركة في حال فشلت التجربة الحكومية وهو تكرار ما حصل لها في تسعينات القرن الماضي حينما انقسمت إلى جزأين: حركة جنوبية بقيادة أبو دعاب، وأخرى شمالية بقيادة الشيخ رائد صلاح (المعتقل حاليا في السجون الإسرائيلية).

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد نفتالي بينيت قال في خطاب التنصيب الأحد، إن بلاده ستفتح عهدا جديدا مع المواطنين العرب داخل إسرائيل، مضيفا "نحن نتفهم متطلبات المجتمع العربي واحتياجاته وسنبذلنا بعملية جيدة".

هل نحاكم تنهائهم سريريا بالفساد أم يفكك حكومة أطاحت به؟

برزت في الآونة الأخيرة أصوات داخل الحركة الإسلامية الجنوبية ترفض المشاركة في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الجديد، بيد أن مراقبين يرون أن هذه الأصوات غير مؤثرة الآن في ظل أغلبية مبركة، مشيرين إلى أن الوضع قد يتغير مستقبلا مع اتساح سياسات الحكومة الجديدة.

خاص من خلالها الاستحقاق ونجح في اقتلاع أربعة مقاعد، تاركا الباب مفتوحا للحوار مع من يملك الفرصة الأكبر للتشكيل، في نهج لا يخلو من براغماتية هي أقرب للانتهازية السياسية. ومع تفجر الأحداث في شهر رمضان في القدس وما استتبعها من تطورات انتهت بتصعيد خطير في قطاع غزة، فجر حالة من الغضب في صفوف عرب إسرائيل، التزم منصور عباس الصمت رافضا إبداء أي موقف ما دفع خصومه إلى اتهامه بالانبطاح لليمين لضمان فرص مشاركته في الحكومة المقبلة.

الإنجازات التي أعلنها منصور عباس لا توازي حجم الثمن الذي سيدفع من خلال المشاركة في الحكومة اليمينية الجديدة

وبعودة الهدوء واستئناف ماثون تشكيل حكومة إسرائيل الجديدة، نجح عباس في إبرام اتفاق مع تحالف ليد-نفتالي، حصل من خلاله على بعض المكاسب ليسوقها إلى المجتمع العربي، ومن بين هذه المكاسب اعتراف الحكومة الجديدة خلال 45 يوما بثلاث قرى بدوية في صحراء النقب، وإعداد خطة متكاملة في غضون تسعة أشهر تشمل باقي القرى غير المرخص لها في المنطقة.

ومن الإنجازات الأخرى التي يتفاخر بها منصور عباس هي تمديد قرار تجديد قانون كامينتس (وهو قانون مثير للجدل خاص بمعاينة المهتمين بالبناء غير المشروع ويخص بالدرجة الأولى القطاع العربي في إسرائيل) حتى نهاية عام 2024. ويقول منتقدو عباس إن الإنجازات التي أعلنها لا توازي حجم الثمن الذي سيدفع من خلال المشاركة في هذه الحكومة اليمينية، لافتين إلى أن هاجس عباس الأساسي كان المشاركة في التولية الجديدة التي ضمنت له منصب نائب وزير في ديوان رئيس الوزراء.

وهاجمت قيادات داخل الحركة الإسلامية عباس التي حملته مسؤولية

القدس - تشهد الحركة الإسلامية الجناح الجنوبي خلافات داخلية على خلفية قرار قيادتها الانضمام إلى الائتلاف الحكومي الإسرائيلي بقيادة اليميني المنطرف نفتالي بينيت. ولا يستبعد متابعون أن تفضي هذه الخلافات إلى تصدع جديد على غرار ما حدث قبل عقود حينما اختلفت قيادة الحركة على المشاركة في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية، ما أفضى إلى انقسام عمودي داخلها.

وتسلّمت الحكومة الإسرائيلية الجديدة مهامها الإثنى، لتطوي بذلك عهدا دام 12 عاما من حكم حزب الليكود وزعيمه بنيامين نتنياهو، وحملت هذه الحكومة معها تغييرات نوعية لتؤسس لواقع إسرائيلي جديد، لعل في مقدمتها مشاركة تنظيم إسلامي بها وهذه سابقة من نوعها في تاريخ إسرائيل، فضلا عن منح عربي وهو عيساوي فريج حقيبة وزارية، الأمر الذي كان لوقت قريب خطأ أحمر.

وأثارت هذه التغييرات ردود فعل عدة لإسما داخل الطيف الواسع لليمين وأيضا في صفوف الجمهور العربي بالداخل الإسرائيلي، الذي تباينت مواقفه بشأن المشاركة في الائتلاف الحكومي، بين من يؤيدها من زاوية ما يمكن أن تجلبه من منافع سواء على صعيد الموازنات أو في علاقة بالمشاركة في صنع القرار، وبين شق رافض يرى في المشاركة بالحكومة الجديدة التي يسيطر عليها أحزاب "يمينا" و"إسرائيل بيتنا" و"أمل جديد"، شرعنة لسياسات اليمين.

وتعمق هذه الهواجس العربية من حالة القلق داخل الحركة الإسلامية حيال صوابية التوجهات التي أقدمت عليها القيادة وزاعها النيابية القائمة العربية الموحدة. وبرزت أصوات داخل الحركة تدعو إلى الانفضاض على القيادة الحالية والتبرؤ من القائمة العربية الموحدة، ورئيسها المثير للجدل منصور عباس.

وأبدى عباس تاييضا عن النهج السياسي داخل حزب إسرائيل، وحرص في البداية على ربط صلات مع رئيس الوزراء المنتهية ولايته، حيث دعم أكثر من مشروع لليكود هو محل خلاف في البرلمان السابق. ومع قرار السير في انتخابات إسرائيلية جديدة، اختار عباس الانفصال عن القائمة العربية المشتركة وتشكيل قائمة منفصلة

السودان مستعد لاتفاق مرحلي حول سد النهضة

وتعتبر مصر التي يمثل نهر النيل 97 في المئة من مصادر مياهها السد تهديدا وجوديا لها، فيما تخشى الخرطوم أن يؤثر السد الإثيوبي على عمل سدودها. وقال عباس إن ممثلي البلدان الثلاثة "توصلوا بالفعل إلى توافق" بشأن معظم الأمور الفنية "لكنهم فشلوا في التوصل إلى اتفاق ملزم".

ياسر عباس
نسبة إلى ضيق الزمن،
السودان يقبل باتفاق
مرحلي وفقا لشروط

وأشار إلى أنه "لم يحدث أي تطور" في المحادثات منذ المفاوضات التي رعاها الاتحاد الأفريقي في كينشاسا في أبريل. وبالزمان مع تصريحات وزير الري السوداني تجمع العشرات من المظاهرين السودانيين خارج السفارة الإيطالية في الخرطوم احتجاجا على دور الشركة الإيطالية العملاقة "ساليني إمبريغلو" في بناء السد.

وقال المظاهر وليد علي "أردنا التعبير عن رفضنا لدور الشركة خاصة أنه لا توجد دراسات كافية تضمن سلامة البناء (سد النهضة)"، وأضاف "إذا مضت إثيوبيا قدما في مرحلة الملء الثانية، فسيكون ذلك كارثيا".

الخرطوم - أبدى وزير الري السوداني ياسر عباس الاثنين استعداد بلاده للتوصل إلى "اتفاق مرحلي" مع إثيوبيا بشأن سد النهضة الذي تبنيه بشرط. وقال عباس في مؤتمر صحافي عقد بالخرطوم "نسبة إلى ضيق الزمن، السودان يقبل بالاتفاق المرحلي وفقا للشروط الآتية: أولا التوقيع على كل ما تم التوافق عليه حتى الآن".

وأضاف "ثانيا أن يكون هناك ضمان لاستمرارية التفاوض بعد المرحلة الأولى (...) وأن يكون هذا التفاوض وفق برنامج زمني محدد".

وتفاوض مصر والسودان وإثيوبيا منذ العام 2011 للوصول إلى اتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة الذي تبنيه أديس أبابا ليصبح أكبر مصدر لتوليد للطاقة الكهرومائية في أفريقيا بقدرته متوقعة تصل إلى 6500 ميغاوات.

ورغم حصر مصر والسودان وإثيوبيا على تاجيل خططها لملء خزان السد حتى التوصل إلى اتفاق شامل، أعلنت أديس أبابا في 21 يوليو 2020 إنجاز المرحلة الأولى من ملء الخزان البالغ سعته 4.9 مليار متر مكعب والتي تسمح باختبار أولى مضخات في السد.

وتؤكد إثيوبيا باستمرار عزمها على تنفيذ المرحلة الثانية من ملء بحيرة السد في يوليو المقبل.

الإجماع قريبا، في ظل تزايد التملل

حيال ممارسات ساسة لبنان. وأعلنت فرنسا في وقت سابق عن فرض عقوبات على قادة لبنانيين جراء عرقلتهم لتشكيل الحكومي، لكنها تحفظت عن إعلان الأسماء لوسائل الإعلام.

ويرجح متابعون بأن يكون رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في صدارة القائمة، خصوصا أنه سبق وأن جرى إلغاء زيارته له كان سبق وأعد له. ويرى المتابعون أن زيارة بورييل وما ستحمله من رسائل ستشكل عامل ضغط إضافيا على باسيل الذي يستشعر اليوم عزلة شديدة، لإسما بعد قرار بري الاصطاف إلى جانب الحريري.

ويشهد لبنان من أغسطس الماضي أزمة حكومية في ظل إصرار رئيس الجمهورية ميشال عون ومن خلفه ظهره السياسي جبران باسيل على موقفهم لجهة تشكيل حكومة يتحكمون في مفاصلها.

وتترافق الأزمة الحكومية مع انهيار مالي واقتصادي دراماتيكي، بات يهدد بأن يحول لبنان إلى دولة فاشلة. وحذرت الأمم المتحدة الاثنين من أن نصف اللبنانيين يعيشون اليوم في حالة من الفقر، وسط ترجيحات باتساع هذه الحلقة لإسما مع اقتراب رفع الدعم عن المواد الأساسية، جراء عجز المصرف المركزي عن تأمين الأموال اللوادراد.

تحرك أوروبي جديد في لبنان قبل حسم مسألة العقوبات

وكان جهاز العمل الخارجي الأوروبي أعد ورقة تم توزيعها الأسبوع الماضي على الدول الأعضاء وتتضمن جملة من المعايير لفرض عقوبات على قادة لبنان، المرقلين للنسوية الحكومية. ونقلت وكالة "أخبار اليوم" اللبنانية عن مصادر أوروبية قولها إن إعداد الورقة جاء في سياق تقييم أوروبي يقول إن لبنان تخبط مرحلة الوقوف على حافة الهاوية وبدأ يتهاك.

وتتضمن الورقة المراهيمية بصريح العبارة تشديد التعاطي مع الطبقة السياسية اللبنانية، وتتضمن أربعة معايير لفرض عقوبات، وهي التسبب في عرقلة المسار السياسي وتشكيل حكومة، وعرقلة تنفيذ الإصلاحات الضرورية واللازمة لتخطي الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسوء الإدارة المالية بما يتضمن تبييض الأموال وتهريبها ووضع اليد على الأملاك العامة والإخفاق في إصلاح القطاع المصرفي. إلى جانب انتهاك حقوق الإنسان نتيجة للتعاطي الخاطيء مع تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

وتحدثت المصادر عن وجود بعض العراقيل التي تعترض تنفيذ العقوبات، أهمها غياب الإجماع داخل الحيز الأوروبي على هذه الخطوة، مشيرة في الآن ذاته إلى أنه تسجل اختراق في هذا الصدد، غير مستبعدة أن يتحقق

بيروت - يقوم المفوض الأعلى للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بزيارة الجمعة إلى بيروت، في محاولة جديدة للضغط على الطبقة السياسية اللبنانية لتشكيل حكومة، بعد أن فشلت كل المحاولات الأخرى ومنها إجراء انتخابات مبكرة.

وتزامن زيارة المسؤول الأوروبي مع تسجيل حراك لافت لرئيس مجلس النواب نبيه بري لإنجاح مبادرته الحكومية، التي تحوز على دعم واسع في الداخل اللبناني، وأيضا على غطاء خارجي.



بانتظار ما في جعبة بورييل